

النصف وان شهده رجل وامرأتان فرجعت
امرأة ضمن الربع من المال فان رجعتنا النصف
 فان شهده رجل وعشرة لسنة فرجعت ثمان نسوة لم
 يضمن اي الراجحات فان رجعت اخرى والمسيلة بها
 لها ضمن اي الراجحات التسعة ربعه فان رجعت اي الرجال
 والنساء فالنصف بالاساس على الرجل المسرك وعلى النسوة
 خمسة الاسراس وقال علي الرجل النصف وعلى النسوة
 النصف فان شهده رجلان عليه او عليهما فبناح بقدر
مهر منها ورجعنا اي الزيادة للزوج فيها
 اذا اذعت المرأة النكاح والرجل جاحد ولم يضمن في البيع
 الامانة قيمته المبيع فحينئذ يضمن هذا اذا كان الهزلي
 مشتربا اما اذا كان بايعا فلا يضمن ان البيضة ولا فرق بين
 كون البيع بائنا او فيه خيار البايع **وفي الطلاق** اي اذا
 شهده علي الرجل انه طلق امراته فقبل الوطي ثم رجعا ضمنا
 المهر ولم يضمن لو كانت الشهادة بالطلاق **بعد الوطي وفي**
العنف اي لو شهده علي رجل انه اعتق عبده ثم رجعا
 ضمن القيمة وفي القصاص اي اشهدا بقصاص ثم رجعا **بمرد**
القتل ضمن الدية ولم يقبضها وقال الشافعي يقبضا
 وان رجع بشهود الفروع ضمنوا الا شهود الاصل بام تشهد

القروع

الفرع علي شهادتنا او اشهدنا هم وعلطنا وعند محمد
 في الثانية يضمن الاصل ولورجع الاصول والفرع ضمن الفرع
 فقط دون الاصول عندهما وعند محمد المشهور عليه بالخيار
 ان شامن الفروع وان شامن ضمن الاصول **ولا يلتفت الي**
قول الفروع مطلقا سواء كان الفروع كاذبا او غلطوا
 في شهادتهم **ضمن المزكي بالرجوع** عن التزكيت عند
 ابي حنيفة وعندهما لا يضمن **ضمن شهود البيهين**
والرنا لا شهود الاعمان والشرط اي اذا شهدنا
 هذا بالبيهين اي قال انه قال لعبدنا اذا خلف الابرار
 فانك حر وشنا هذا ان لو جرد الشرط ثم رجعوا فالبيهين
 علي شهود البيهين وقال زفر علي الفريقيين ولورجع
 شهود الشرط وحرهم اختلف المشايخ وخالفنا زفر
 في الاحصان **كتاب الوكالة** المناصبة بين
 شهادة والوكالة ان كلا منهما من باب الولاية علي لغير
 علي معبوك الا عانه في الواصلان ثم هي بفتح الواو وكسر
 هاء اسم للتوكيل وهو الحفظ ومنه التوكيل في اسم اللانهاي
 بمعنى الحافظ ولهذا قالوا اذا قال وكلفه بما لي انه بملك
 الحفظ فقط فيكون تعبلا بمعنى فاعل وقيل التوكيل
 يدل علي معني الاعتماد والنقوبين ومنه التوكيل يقال